الدولتين؛ لكن حتى نهاية الاسبوع كان اعداء اسرائيل يصكّون اسنانهم ويعترفون بأن ليس باستطاعتهم معاقبة اسرائيل... لقد كانت مجريات الاحداث في الحي المسيحي في القدس الشرقية بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير... فالاجراء الذي اتخذه الكونغرس يمكن ان يفسّر من قبل الادارة الاميركية بأن اسرائيل فقدت حصانتها الكاملة التي كانت تحظى بها في الكونغرس الاميركي. وهذا يعني ان باستطاعة الادارة خلع القفازات خلال محاولاتها للضغط على اسرائيل» (**معاريف**، ٢٠/٥/١٩٩٠).

لكن، في الاطار عينه، تبين لدى عرض موضوع الاستيطان على مجلس الامن الدولي ان الموقف الاميركي الاولي كان تكتيكاً مؤقتاً سرعان ما تحوّل الى موقف داعم لاسرائيل دون تردد. وعلى حدّ قول مصادر اميركية، فان الازمة في العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية، التي نتجت على خلفية طرح موضوع الاستيطان على مجلس الامن الدولي، كانت نتيجة «عدم فهم اسرائيلي». ونسبوا عدم الفهم هذا الى الطرح المشوّه لموقف الولايات المتحدة الاميركية من جانب ممثلي اسرائيل في الامم المتحدة. واضافت المصادر نفسها انه كان في نيّة الادارة الاميركية، منذ البداية، استخدام حق النقض (الفيتو) ضد الصيغة المتطرفة، التي اصرّ معدّوها على ان تتضمن «حق العودة» للاجئي العام ١٩٦٧، والتي قررت ان الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية يناقض معاهدة جنيف الرابعة، ووصفت الاستيطان في المناطق المحتلة بانه غير قانوني (**هآرتس**، ١١/٥/١٩٩٠).

العلاقات في ظل الحكومة الجديدة

بعد ان تكللت الجهود التي بذلها زعيم الليكود، شامير، بالنجاح وفوز الحكومة الجديدة بالثقة بأكثرية ٦٢ صوتاً من اصوات اعضاء الكنيست، مقابل ٥٧ صوتاً، وامتناع عضو واحد، فقط، عن التصويت، كتب الصحفي شموئيل سيفف: «ان بقاء هذه الحكومة، او سقوطها، مشروط، الآن، بالسرعة التي يتمكّن شامير بها من ترميم الثقة الشخصية بينه وبين الرئيس الاميركي، بوش، ووزير خارجيته، بيكر. فمنذ سقوط حكومة الوحدة الوطنية، تعمّق كثيراً انعدام الثقة بين الرئيس بوش ورئيس الحكومة الاسرائيلية...» واضاف سيفف: «أمّا الآن، وحتى لو لم ترغب الولايات المتحدة الاميركية في الظهور كمن يتدخل في شؤون اسرائيل الداخلية، فمن المشكوك فيه ان يردّ الرئيس بوش على طلب من رئيس الحكومة الاسرائيلية ـ اذا قُدِّم ـ لزيارة واشنطن، قبل ان يكون لديه رد ايجابي على اسئلة بيكر، او قبل ان تتمّ بلورة خطة جديدة تكون مقبولة من جانب الولايات المتحدة الاميركية ومصر، ومن جانب الفلسطينيين في المناطق [المحتلة]» (**معاريف**، ١٣/٦/١٩٩٠).

وفي السياق ذاته، اعتبر الصحفي مناحيم راهط الدلالات السياسية التي تضمّنتها الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الجديدة، بأنّها «تعبّر عن خط سياسي اكثر يمينية من الخطوط الاساسية لحكومة الوحدة الوطنية. فعلى الرغم من ان الصياغات متشابهة الى حدّ ما، الاّ انها متمايزة بعض الشيء، وتميل نحو التطرف في خمسة مجالات تتعلق بالمسيرة السلمية في المنطقة» (**المصدر نفسه**، ١٠/٦/١٩٩٠).

وقد عقّب وزير الخارجية الاميركية على فوز حكومة شامير بثقة الكنيست بقوله انه يأمل في ان تكون لدى الحكومة الاسرائيلية الجديدة دوافع للتقدم في المسيرة السلمية. كذلك حثّ نائب الرئيس الاميركي، دان كوايل، الحكومة الاسرائيلية على اعطاء كامل دعمها للحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني (**هآرتس**، ١٢/٦/١٩٩٠).

وعندما سئل بيكر، بعد دقائق معدودة على فوز الحكومة بثقة الكنيست، حول كيفية تأثير الحكومة الجديدة في احتمالات السلام، قال: «سوف نرى... بالطبع نحن نرغب ومستعدون، وكذلك نأمل في ان يكون لدى هذه الحكومة دافع نحو ذلك». أمّا موظفو الادارة الاميركية، فقد امتنعوا عن اعطاء رد رسمي، لكنهم لم يخفوا، في محادثاتهم الشخصية، مخاوفهم وخيبة أملهم، حيث ان البعض منهم توقّع ان تفشل عملية التهرّب من جهود شامير في اللحظة الاخيرة (**المصدر نفسه**).

«ورقة عمل» اميركية

وبعد ان تلاشت آمال الادارة الاميركية في ان تسرّع الازمة السياسية، التي عصفت بحكومة الوحدة